

مؤتمر العمل العربي
الدورة التاسعة والثلاثون
القاهرة - جمهورية مصر العربية
1 - 8 أبريل / نيسان 2012



و.م.ع.ع.د.ع.د. / 1 / 39
القسم الثاني / ملاحق - الثالث

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

**** ملاحق (القسم الثاني) :**

- الملحق الثالث : تقرير متابعة حول التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل .

تقديم :

أولاً : تجسدت إجراءات منظمة العمل العربية في سعيها المتواصل للنهوض بالتشغيل باتخاذ القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت 2009) والتي تم عقدها بناء على مبادرة من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية التي حددت التحديات التي تواجه الأمة العربية ويأتي في مقدمتها الفقر والبطالة وقضايا التشغيل ، وأصدرت فيما أصدرت ، قراراً باعتماد الفترة 2010 – 2020 عقداً عربياً للتشغيل وتكليف المنظمة بتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية والمشاريع المنبثقة عنه وذلك بالإضافة إلى العديد من الوثائق المرجعية للمنظمة نذكر منها إعلان الدوحة وبيان الجزائر والأجندة العربية للتشغيل وثيقة الرياض .

ولمتابعة تنفيذ القرار الخاص بالعقد العربي للتشغيل قامت منظمة العمل العربية بإعداد وثيقة العقد التي أقرتها الدورة (37) لمؤتمر العمل العربي (المنامة 2010) وتم تعميمها على أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية مع طلب موافاة المنظمة بتقرير متابعة سنوي حول مدى التقدم في إنجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل وقد عرض أول تقرير متابعة على الدورة (38) لمؤتمر العمل العربي (القاهرة 2011) .

ثانياً : في إطار متابعة تنفيذ قرارات الدورة (38) لمؤتمر العمل العربي بشأن العقد العربي للتشغيل وجه السيد / المدير العام خطاباً لأطراف الإنتاج الثلاثة تحت الأرقام (690 - حكومات) (691- أصحاب عمال – 692 عمال) بتاريخ 2011/6/27 ، لتضمين خطط عملهم التشغيلية ، البرنامج التنفيذي للعقد العربي للتشغيل ، تفعيلًا لقرار مؤتمر العمل العربي رقم (1449) الذي جاء فيه :

(1) **حث أطراف الإنتاج في الدول العربية على المزيد من التجاوب والتعاون مع مكتب العمل العربي بشأن تحقيق الأهداف المرجوة من العقد العربي للتشغيل (2010 – 2020) والتأكيد على تضمين خطط عملهم البرنامج التنفيذي للعقد ووضعه في صدارة مضامين التنمية الشاملة.**

(2) **تتمين جهود منظمة العمل العربية لتسليط الضوء في وقت مبكر على قضايا التشغيل ومشاكل البطالة باعتبارها تمثل التحدي الأكبر للمجتمع العربي ، والعمل بما تضمنته وثيقة العقد العربي للتشغيل من توجهات عامة وآليات وبرامج تنفيذية خاصة بالعقد .**

(3) **أ - تقديم الشكر والتقدير للدول العربية وأطراف الإنتاج التي وافقت مكتب العمل العربي برودودها المتعلقة بتقرير المتابعة السنوي بهذا الشأن وهي : (المملكة الأردنية الهاشمية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق ، سلطنة عُمان، دولة فلسطين ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية ، الجمهورية اليمنية ، غرفة تجارة وصناعة البحرين) .**

ب - دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات، منظمات أصحاب الأعمال، منظمات العمال) التي لم تزود مكتب العمل العربي بتقرير المتابعة السنوية، إلى المبادرة لموافاته بالردود المطلوبة ليتسنى له استكمال تقريره الدوري للقمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بهذا الشأن.

(4) **حث الدول العربية للمزيد من الاهتمام والمتابعة في التعاون مع مكتب العمل العربي بشأن العمل بمتطلبات تنفيذ العقد العربي للتشغيل ، لما لذلك من أهمية في زيادة فرص العمل والحد من البطالة ومخاطرها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية .**

(5) **توجيه الشكر والتقدير للدول العربية التي اعتمدت التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 ، وهي : (المملكة الأردنية الهاشمية ، المملكة العربية السعودية، سلطنة عُمان ، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية) .**

(6) **توجيه الشكر والتقدير للدول العربية التي اعتمدت الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني ، وهي : (المملكة الأردنية الهاشمية ، سلطنة عُمان ، دولة فلسطين ، الجمهورية اليمنية) .**

(7) دعوة الدول العربية لتفعيل القرار رقم (1401) لمؤتمر العمل العربي في دورته (36) عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 2009 لمواءمة تصنيفاتها الوطنية مع التصنيف العربي المعيارى للمهن 2008 المعتمد .

(8) يؤكد المؤتمر على:

أ - اعتماد وثيقة متطلبات تحقيق العقد العربي للتشغيل وما تضمنته من توجهات عامة وآليات وبرامج تنفيذية خاصة بالعقد .

ب - اعتماد الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى .

ج - دعوة الدول العربية لتفعيل قرار مؤتمر العمل العربي المرقم (1424) المنامة / مملكة البحرين 2010 ، وتضمين خطط التشغيل السنوية ببرامج ومشاريع متطلبات التقدم المحرز في إنجاز العقد العربي للتشغيل وإجراءاتها بشأن العمل بالاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى .

(9) توجيه الشكر والتقدير للمدير العام لمكتب العمل العربي على حسن إعداده لتقرير المتابعة السنوى حول التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل ، الذى يساعد فى إعداد التقرير الذى تعده المنظمة إلى القمة العربية الاقتصادية بهذا الشأن ، ولما لهذه الوثيقة من أهمية فى تضمين خططها التشغيلية متطلبات تنفيذ العقد العربى للتشغيل وأثر ذلك على زيادة فرص العمل والحد من البطالة .

(10) دعوة المدير العام لمكتب العمل العربي للاستمرار فى متابعة التطبيقات العملية للعقد ، وتقديم تقرير سنوى حول التقدم المحرز فى هذا المجال ، وتعزيز الدور التنموى للقوى العاملة ، وتقديم المساعدات الفنية المناسبة لمواجهة أية معوقات قد تعترض الدول العربية فى هذا الشأن ، مع تقديم تقرير دورى للعرض على المؤتمر للوقوف على جهود الدول العربية فى مراحل التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل .

وقد طلب السيد/ المدير العام في خطابه إلى أطراف الإنتاج الثلاثة اتخاذ الإجراءات التي يرونها مناسبة في إطار متابعة تنفيذ متطلبات العقد لما لذلك من أثر مباشر على قضايا التشغيل والبطالة، وموافاة المنظمة بتقرير سنوى يتضمن الأنشطة والفعاليات التي يتم تنفيذها في هذا المجال حتى نهاية العام.

ثالثاً : وفى نفس السياق ، ولأهمية متابعة متطلبات العقد العربى للتشغيل نفذت المنظمة ندوة قومية حول متطلبات التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل شارك فيها نخبة رفيعة على المستوى العربى من المسؤولين والخبراء المعنيين بقضايا التشغيل ، كان من بين أهدافها :

- رفع الوعي لدى المعنيين بقضايا التشغيل والتخطيط التنموي عامة بأهمية اعتماد العقد العربى التشغيل والعمل على تطبيقه ضمن سياسات وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى مكافحة الفقر والتصدى لمشكلات البطالة .
- التعرف على مدى التقدم المحرز فى إنجاز متطلبات العقد العربى للتشغيل .
- تحديد الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطبيق العقد العربى للتشغيل وإيجاد الحلول المناسبة للتغلب عليها .
- تبادل الخبرات والتجارب العربية فى مجالات النهوض بالتشغيل ومعالجة مشكلات الفقر والبطالة فى الدول العربية .
- دعم جهود المنظمة لمتابعة العقد العربى للتشغيل وتذليل أي صعوبات تعترض وسائل إعداد تقرير المتابعة السنوي .

رابعاً : ورغم استمرار الأوضاع العربية الجديدة من ديسمبر / كانون الأول 2010 وحتى الآن وما ساد العديد من الأقطار العربية من مطالب واحتجاجات شاملة ارتكزت فى أغلبها وخاصة فى بداية تحركاتها على أوضاع التشغيل المتردية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة نتيجة ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل وتدنى الأجور وإنعدام الحماية الاجتماعية وتعويض البطالة فى غالبية البلاد العربية ، رغم كل هذه الأوضاع

التي أدت إلى تغيير بعض النظم السياسية ، إلا أن الاستجابة لهذا التقرير الذى يبحث فى صلب المشكلة مازال دون الطموح للأسباب التالية :

أ - عدم الرد للعديد من الدول العربية على تقرير المتابعة بهذا الشأن رغم التأكيدات والمتابعة التحريرية والهاتفية.

ب - ندرة المعلومات المطلوبة عن البيانات التى تضمنها التقرير رغم أهميتها كونها تعطى مؤشرات هامة على مدى التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل.

ج - عدم ورود أى رد من منظمات العمال حول التقرير .

د - ورود إجابتين فقط من منظمات أصحاب الأعمال لكل من البحرين والعراق.

خامسا : قام مكتب العمل العربى بدراسة الردود التي وصلته حتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة وتم تضمينها تقرير المتابعة السنوى (مرفق).

سادسا : يسجل مكتب العمل العربى شكره وتقديره لكافة أطراف الإنتاج التي وافته بتقارير المتابعة السنوية حول التقدم فى تنفيذ العقد العربى للتشغيل ، ويدعو أطراف الإنتاج كافة لموافاته بالتقارير السنوية حول الموضوع حتى انتهاء فترة العقد فى عام 2020 .

سابعا : الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بما يلي :

- (1) أخذ العلم بالتقرير .
- (2) حث أطراف الإنتاج فى الدول العربية للمزيد من التعاون مع مكتب العمل العربى بشأن العمل بمتطلبات تنفيذ العقد العربى للتشغيل ، لما لذلك من أهمية فى زيادة فرص العمل والحد من البطالة ومخاطرها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، خاصة وأن معظم المطالب الشعبية التى سادت العديد من البلدان العربية قد تركزت حول قضايا التشغيل والبطالة والفقير .
- (3) دعوة الدول العربية لتضمين خطط التشغيل السنوية برامج ومشاريع متطلبات التقدم المحرز فى إنجاز العقد العربى للتشغيل والعمل بالاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى.
- (4) دعم جهود منظمة العمل العربية للعمل بوثيقة العقد العربى للتشغيل والاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهنى والتقنى لتعزيز الشراكة بين الجهات المزودة للتدريب والتعليم المهنى والتقنى والجهات المستخدمة لمخرجاته مما يساعد فى عمليات توطين الوظائف والتنقل بين الدول العربية وتضييق الفجوة بين مخرجات التدريب والتعليم التقنى والمهنى واحتياجات سوق للعمل.
- (5) دعوة الدول العربية التى لم تعتمد العقد العربى للتشغيل والإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى إلى اعتمادهما طبقا لقرار مؤتمر العمل العربى رقم " 1424 " (المنامة / مملكة البحرين 2010) .
- (6) دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات ، منظمات أصحاب الأعمال، منظمات العمال) لموافاة مكتب العمل العربى بتقرير المتابعة السنوية حول مراحل التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل، ليتسنى له استكمال تقريره الدورى للقممة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية بهذا الشأن .
- (7) دعوة الدول الأعضاء التى مازالت لم تعتمد التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008 إلى المسارعة باعتماده إعمالا لقرار مؤتمر العمل العربى المرقم "1401" (عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية 2009) .

(8) تقديم الشكر والتقدير لأطراف الإنتاج التي تابعت وثيقة متطلبات العقد العربى للتشغيل وما تضمنته من برامج تنفيذية وخاصة الجهات التي وافت مكتب العمل العربى برودها المتعلقة بتقرير المتابعة السنوى بهذا الشأن وهى : (المملكة الأردنية الهاشمية ، مملكة البحرين ، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق ، سلطنة عُمان ، دولة فلسطين ، دولة قطر ، دولة الكويت ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية ، غرفة تجارة وصناعة البحرين ، اتحاد الصناعات العراقي).

(9) توجيه الشكر والتقدير للدول التي أكدت فى تقريرها الأول والثاني اعتماد التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008 ، وهى : (المملكة الأردنية الهاشمية ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عُمان ، دولة فلسطين ، جمهورية مصر العربية) .

(10) توجيه الشكر والتقدير للدول التي أوردت فى تقاريرها اعتماد الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى ، وهى : (المملكة الأردنية الهاشمية ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عُمان ، دولة فلسطين ، الجمهورية اليمنية) .

أحمد محمد لقمان

المدير العام

محمد شريف
ع/ محمد

التقرير السنوي الثاني
حول " التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل "
من واقع الردود التي وصلت حتى
إعداد هذا التقرير من أطراف الإنتاج الثلاثة

التقرير السنوي الثاني

حول " التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل "

من واقع الردود التي وصلت من أطراف الإنتاج الثلاثة

حتى إعداد هذا التقرير

تم إعداد هذا التقرير في إطار متابعة تنفيذ قرار القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية (الكويت ، يناير / كانون الأول 2009) المتعلق بالبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية واعتماد العقد (2010 – 2020) عقداً عربياً للتشغيل ، وكذلك لمتابعة تنفيذ قرار مؤتمر العمل العربي المرقم (1417) والمتخذ بالدورة السابعة والثلاثين (المنامة / مملكة البحرين ، مارس / آذار 2010) والذي جاء فيه " دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة لتقديم تقرير سنوي لمنظمة العمل العربية حول التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل يساعد في إعداد تقرير تقدمه منظمة العمل العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية.

**** ردود وزارات العمل في الدول العربية :**

(1) وزارة العمل / المملكة الأردنية الهاشمية :

■ الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :

جاري العمل على تطوير بيانات سوق العمل وتحديد قطاعات للدراسة ومن المتوقع الانتهاء من تطوير هذه البيانات عام 2014 أما المعوقات تتمثل في عدم توافر السيولة المالية اللازمة ويشير التقرير في هذا الصدد إلى إجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل حيث جاري العمل في الدراسة المعنونة " **تنمية سوق العمل بالاعتماد على النموذج الأردني** .

كما أنه تم الانتهاء من إعداد إستراتيجية التشغيل الوطنية وفق العقد العربي والإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل .

■ الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :

يشير التقرير إلى أن نسبة البطالة عام 2010 على المستوى الوطني 12.5% بين الذكور (10.4%) وبين الإناث (21.75%) .

أما عدد العمالة الوطنية بين الناشطين اقتصادياً 1.235.948 وعدد العمالة العربية 211.233 والعمالة الأجنبية 87.109 .

أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية تقدر بين الذكور 63.5% ، 14.7% بين الإناث .

ويشير التقرير إلى أن نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي 2010 تعادل 12.2% في المناطق الحضرية ، 13.9% في المناطق الريفية .

من ضمن الجهود المبذولة للحد من البطالة تم إعداد الخطة التنفيذية لإستراتيجية التشغيل الوطنية ووضع خطط لتطوير مديريات التشغيل والأقسام ورفع كفاءة الموظفين والتنسيق مع مديريات العمل لإمكانية إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة من خلال توجيه أصحاب العمل لطلب عمالة أردنية وتوقيع اتفاقيات لإحلال العمالة الأردنية تدريجياً.

■ **الهدف الثالث : تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد :**

يشير التقرير إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد 13.3% .

■ **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية :**

يفيد التقرير إلى :-

أ- تم اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن بصورة رسمية حيث اعتمد مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني في اجتماعه الثامن بتاريخ 2009/6/3 التصنيف العربي المعياري للمهن

ب- توافر مكاتب التشغيل على الصعيد الحكومي حيث تم استحداث 7 مديريات تشغيل وتفعيل أقسام التشغيل في مديريات العمل والشراكة مع جهات حكومية ومجتمع مدني للمساهمة في تشغيل الأردنيين . أما على مستوى القطاع الخاص تم ترخيص 53 شركة توظيف تساهم في تشغيل الأردنيين خاصة خارج المملكة يتم ترخيصها بناء على قانون العمل ونظام المكاتب الخاصة وتعليمات بدل الأتعاب .

ج - جاري العمل على تطوير نظام التشغيل الإلكتروني وتحديثه من حيث قاعدة البيانات الخاصة بالباحثين وأصحاب العمل وكيفية المواءمة والتقارير الخاصة بذلك وكما أنه تم وضع مسودة الإستراتيجية الوطنية للتوجيه والإرشاد المهني والوظيفي ، ومن المتوقع الانتهاء من هذين الإجراءين خلا عام 2012 .



(2) وزارة العمل / مملكة البحرين :

جاء في ديباجة التقرير أن إعداد جدول المتابعة تم في ضوء النتائج المحققة لسياسة حكومة مملكة البحرين الرشيدة وجهود وزارة العمل .

■ الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 - 2020 :

يشير التقرير إلى أنه :

أ- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية .

ب - تتوافر لدى أكثر من جهة رسمية بيانات عن التشغيل ، وهي وزارة العمل ، هيئة تنظيم سوق العمل ، الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي ، الجهاز المركزي للمعلومات .

ج - لم تقم الوزارة بإجراء أية دراسات حول قضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل .

■ الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :

جاء في الردود التي أوردتها التقرير في هذا المجال ما يلي :

أ- تعتمد مملكة البحرين في احتساب نسبة البطالة على أساس شهري حيث وصلت هذه النسبة في ديسمبر 2010 إلى 3.6% هذا مع العلم بأن متوسط معدل البطالة في الربع الثالث من عام 2011 وصل إلى 4% أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية فإنها 67.3% بين الذكور ، وهي 32.7% بين الإناث ، أما تصنيف النشطين اقتصادياً فإنه 23.5% على مستوى العمالة الوطنية و 76.5% على مستوى العمالة العربية .

ب- تعتبر البطالة في مملكة البحرين تحت السيطرة وذلك خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والخطط الإستراتيجية الوطنية وكان آخر هذه المشاريع مشروع تأهيل وتوظيف الخريجين الجامعيين ، والذي وجه إلى فئة الجامعيين الباحثين عن عمل.

ج - يتوافر لدى المجلس الأعلى للمرأة إستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة ويتعاون المجلس مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني للنهوض بالمرأة البحرينية وزيادة نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي .

■ الهدف الثالث : تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف :

تعمل وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية من خلال شراكتها مع البنك الدولي لوضع معايير توضح الفقر النسبي في مملكة البحرين وذلك بناء على نتائج المسح الإحصائي الذي يقوم به الجهاز المركزي للمعلومات والذي يتوقع منه أن يساهم في وضع سياسات الحكومة تجاه استهداف وتنمية الفئات الأكثر احتياجاً للدعم . كما تنفذ هذه الوزارة عدة مشاريع لتعزيز الطبقة الوسطى في البحرين ومن بين هذه المشاريع إنشاء "بنك الأسرة" وهو يعتبر تجربة مصرفية رائدة . كما أن مبادرة " إنماء " لتدريب الأسر البحرينية محدودة الدخل على برامج اقتصادية فاعلة وتأهيلها وتحويلها لأسر منتجة تدخل نطاق الطبقة الوسطى .

ويجرى حاليا الاستفادة من خبرات البنك الدولي فى مجال تطوير وهيكلة شبكة الأمان الاجتماعى وتطوير نظم المساعدات الاجتماعية .

■ **الهدف الرابع : تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية :-**

يشير التقرير إلى :-

أ- اعتماد الوزارة للتصنيف الخليجي للمهن والذي يتوافق ويعتمد بصورة كبيرة على التصنيف العربي المعياري للمهن .

ب- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص حيث صدر القرار الوزاري رقم 15 لسنة 1994 والذي يتضمن قائمة من الاشتراطات التي تنظم عمل هذه المكاتب .

■ **الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني إلى 50% :**

يشير التقرير إلى أن عدد الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم العام 2010 يقدر 5284 طالب أما عدد الملتحقات الإناث بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني يقدر 309 طالبة في برامج التلمذة المهنية .



(3) وزارة العمل / المملكة العربية السعودية :

■ الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 - 2020:

لم يتناول التقرير أية بيانات حول الهدفين الثالث والرابع .
يشير التقرير إلى أنه جاري حالياً تنفيذ مبادرات هامة في توافر نظام معلومات وطنية عن قضايا التشغيل تتمثل في :

1- المرصد الوطني لسوق العمل والذي يعمل على توفير قاعدة بيانات لكافة متطلبات سوق العمل .

2- برنامج حافز والذي يساهم في حصر العاطلين عن العمل وصرف الإعانة لهم حتى يتم توظيفهم .

■ الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :

يشير التقرير إلى :

أ- أن المعدل العام للبطالة 10.50% حيث يشير التوزيع النسبي للمتطلين السعوديين حسب الجنس والحالة التعليمية عام 2010 معدل البطالة للذكور ما نسبته 6.90% والإناث ما نسبته 28.40% .

ب- من أهم الخطط الحالية للحد من البطالة البرنامج التحفيزي لتوطين الوظائف " نطاقات " الذي أنطلق في تاريخ 1432/10/21 هـ الموافق 2011/10/19م كما توجد مجموعة من المبادرات المساندة له مثل الباقات الإلكترونية نظام حماية الأجور وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

ج- توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولاً ثم لصالح العمالة العربية ثانياً من خلال مبادرة من وزارة العمل بإعداد مقترح لرفع تكلفة العمالة وهو قيد الدراسة حتى تاريخه . وأصدرت الوزارة في مجال المرأة فقط ثلاث قرارات لتسهم في رفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة وهي كما يلي:

- القرار الوزاري بتاريخ 1432/8/10 هـ الموافق 2011/8/8م ، الخاص بتنظيم عمل المرأة في محلات بيع المستلزمات النسائية .

- القرار الوزاري بتاريخ 1432/8/10 هـ الموافق 2011/8/8م ، والخاص بآلية احتساب عمل المرأة عن بعد في نسب توطين الوظائف (السعودية) .

- القرار الوزاري بتاريخ 1432/8/10 هـ الموافق 2011/8/8م ، الخاص باشتراطات توظيف النساء في المصانع .

د - أصدرت الوزارة القرار الوزاري بتاريخ 1432/6/29 هـ بشأن لائحة تنظيم شركات الاستقدام والتي تعتبر من أهم المبادرات والسياسات الداعمة لتنظيم سوق العمل .

■ الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني ما بين التعليم الأساسي والتعليم العالي :

يشير التقرير إلى توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين حيث جاء في خطة التنمية التاسعة (2010 – 2014) وما أوردته الخطط التشغيلية للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ما يلي :

* نشر الوعي بأهمية العمل في المجالات التقنية والمهنية في أوساط المجتمع وتوفير البيئة المناسبة للتدريب مدى الحياة من خلال تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية وتحسين النظرة الاجتماعية والثقافية لدى المجتمع عن الأعمال التقنية والمهنية والعناية ببرامج التوجيه المهني وتطويرها .

* استيعاب أكبر عدد ممكن من الراغبين في التدريب التقني والمهني للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوسع في برامج التدريب على رأس العمل والتدريب المشترك والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والإمكانيات المادية في الوحدات التدريبية واستثمار الإمكانيات التدريبية المتاحة في الجهات الحكومية والأهلية عن طريق أسلوب الشراكة بدعم التوسع في برامج التدريب الإلكتروني والتوسع في تقديم برامج التدريب التقني والمهني لذوي الاحتياجات الخاصة .

* تحقيق الانتشار الجغرافي المدروس بزيادة عدد الوحدات التدريبية في مختلف المحافظات بالمملكة ومدنها للبنين والبنات وزيادة طاقاتها الاستيعابية .

ويشير التقرير إلى توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي من خلال العمل وفتح المجال لخريجي الوحدات التدريبية لإكمال دراستهم في مؤسسات التعليم العام والعالي والتعاون مع وزارة التعليم العالي لتأهيل وتوجيه خريجي الجامعات للعمل أعضاء في هيئة التدريب والإشراف .

ويوضح التقرير أن العمل قائم مع وزارة التربية والتعليم في شمول التعليم الأساسي بمادة التربية المهنية والتكنولوجية والمتمثل في خطة المقررات وتطبيق حالياً لبعض المدارس الثانوية كمقرر إجباري يستطيع الطالب دراسة من الصف الأول الثانوي إلى الثالث السنوي بواقع خمس ساعات أسبوعاً أي بمعدل ساعة كل يوم والتنسيق قائم مع الوزارة بخصوص التوسع في مجال إدخال مواد تخصصية في التعليم العام .

ذكر التقرير إلى أنه تم اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني بصورة رسمية على المستوى الوطني. كما أن نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم في عام 2010 تعادل 20.46% أما نسبة الملتحقين الإناث بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني عام 2010 يعادل 8.80% أما نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني عام 2010 حوالي 0.40% .



(4) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / جمهورية العراق :

■ الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 - 2020 :

يشير التقرير إلى اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية وجاري تنفيذ توافر نظام معلومات وطنية عن قضايا التشغيل وتم اتخاذ عدة إجراءات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل تتمثل في " سياسة التشغيل الوطنية وهي سياسة تتضمن رؤية وطنية ودولية لمعالجة البطالة ورفع مستوى التشغيل في العراق في المدى القريب والمتوسط .

■ الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :

جاء في التقرير في هذا المجال ما يلي :

(أ) تشير الإحصائيات إلى أن نسبة البطالة عام 2008 على المستوى الوطني 15.34% بين الذكور 14.33% وبين الإناث 19.64% .

(ب) أما العمالة الوطنية تقدر 96.84% وتقدر نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية بين الذكور 79.59% وبين الإناث 18.54% أما نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي عام 2010 تقدر 44.91% في المناطق الحضرية ، 51.72% في المناطق الريفية أما نسبة البطالة على المستوى الوطني بين النشطين اقتصاديا 15.34% .

(ج) توافر إستراتيجيات وخطط وطنية لرفع مشاركة المرأة في القوى العاملة .

■ الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم التقني والتدريب المهني بمقدار 50% :

في إطار تحقيق هذا الهدف جاء في التقرير :-

(أ) بلغ عدد مراكز التدريب العاملة (32) مركز تدريب من ضمنها (11) مركز تدريب شعبي إضافة إلى (4) مراكز تحت الإنشاء .

(ب) بلغ عدد المتخرجين من الدورات التدريبية في هذه المراكز ولغاية 2011/9/30 إلى (95593) متدرب وفي كافة الاختصاصات المهنية المطلوبة في سوق العمل وكذلك في اختصاص الحاسوب واللغة الإنجليزية واللغة العربية (محو الأمية) وأن الفئات المستهدفة في التدريب تشمل العاطلين عن العمل وموظفي الوزارات لتطوير مهاراتهم والطلبة خلال فترة العطلة الصيفية .

(ج) اعتماد مشروع تصميم المناهج بنظام التدريب المبني على الكفاءة CBT حيث يعتبر هذا المشروع أحد المشاريع التي نفذتها الوزارة / دائرة العمل والتدريب المهني ضمن برنامج تنمية المهارات لدعم فرص العمل في العراق وقد استمر العمل بهذا المشروع بحدود سنتين ونصف وأن أهم ما يميز هذا النظام هو اعتماد معيار الكفاءة في التقييم واعتماد مبدأ التعليم الذاتي والممارسة والتطبيق أثناء فترة التدريب بحيث ينعكس ذلك مباشرة وبشكل إيجابي على كفاءة المتدرب ورفع الإنتاجية في سوق العمل .

ومن ضمن البرامج التي تساعد على معالجة مشكلة البطالة اعتماد برنامج تعرف إلى عالم الأعمال (KAB) حيث جاء هذا البرنامج ليرفد الشباب بالمعلومات والمهارات التي يمكن الاستفادة منها وإقامة مشاريع خاصة لهم .

(د) أن العدد الإجمالي لمدربي البرنامج في مراكز التدريب المهني هو (28) مدرب أما عدد المراكز المشمولة بالتنفيذ هو (14) مركز تدريب مهني والعدد الإجمالي للمتدربين المتخرجين من دورات برنامج (KAB) منذ البداية ولغاية تشرين الثاني 2011 هو (1042) متدرب ، أما نسبة الإناث المشاركات في الدورات تعادل 54% ، والذكور 46% .

(هـ) تم إعداد مشروع قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل المعروف حالياً على مجلس النواب وتم استكمال إعداد النظام الداخلي والهيكل التنظيمي لصندوق دعم المشاريع الصغيرة إضافة إلى ضوابط وتعليمات ومهام تقسيمات هيكلية الصندوق بالموازنة التحصيلية المقترحة للصندوق واستثمارات الاستبيان والتقديم للمشروع بموجبها بعد إقرار القانون .

**** اتحاد الصناعات العراقي :**

تم تلقى رسالة من الاتحاد بشأن تقرير المتابعة تتلخص بما يلي :

بسبب الظروف الصعبة التي مر بها العراق من انعدام للأمن والخدمات قد توقف بحدود 85% من المشاريع الصناعية لصعوبة العمل تحت هذه الظروف علماً بأن عدد المشاريع الكلية المنتسبة للاتحاد هو 50 ألف مشروع صناعي صغير ومتوسط وكبير ومقسمة إلى أربعة عشر صنفاً صناعياً وأن الاتحاد يعمل جاهداً من أجل إعادة الحياة لهذه المشاريع الصناعية لتمكينها من الوقوف مرة أخرى لتسير عجلة الإنتاج من خلال إعادة تأهيلها .



(5) وزارة القوى العاملة / سلطنة عُمان :

■ الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :

جاء في التقرير في هذا المجال ما يلي :

أ- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية في مؤتمر العمل العربي (المنامة ، مارس / آذار 2010) وعليه تم اعتماد الفترة (2010 – 2020) عقداً عربياً للتشغيل .

ب - توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل حيث تم إنشاء سجل القوى العاملة الوطنية وفقاً لأحكام المرسوم السلطاني رقم (88 / 2001) والصادر في 22 يوليو 2001 ليسجل فيه أسماء العاملين لدى كل من الجهات الحكومية المدنية ومنشآت القطاع الخاص والأفراد وكذلك العاملين لحسابهم ويتضمن أسماء طالبي العمل وطالبي الترخيص بمزاولة أية مهنة ويتضمن السجل بياناً بالمؤهلات الدراسية والخبرات العملية للعاملين وطالبي العمل أو الترخيص أن وجدت وحدد وفقاً لأحكام هذا المرسوم الجهات الحكومية المدنية ومنشآت القطاع الخاص والأفراد والجهات المعنية الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات لتعيين طالب عمل أو لمنح ترخيص بمزاولة مهنة ما لم يكن طالب العمل أو الترخيص سجلاً في هذا السجل ، وجاء استناداً لأحكام هذا المرسوم صدور اللائحة التنظيمية لسجل القوى العاملة الوطنية بالقرار الوزاري رقم 18 / 2009 الصادر في 12 يناير 2009 والتي حدد بموجبها الجهات التي تسرى عليها أحكامها وتعريف القوى العاملة المشمولة بأحكامه (عامل بأجر – صاحب عمل – عامل لحسابه - عامل بدون أجر) بالإضافة إلى اشتراطات التسجيل.

ج - تم إعداد برنامج فرص العمل بهدف توفير فرص عمل وتدريب للوطنين إلى أن الوزارة بين حين وآخر تقوم بإجراء دراسات حول قضايا التشغيل .

ويعتبر برنامج بنك فرص العمل من البرامج التي تسهم في توفير فرص عمل من خلال تطبيق خطط التعميم المعتمدة بدءاً من القرار الوزاري رقم (2003/159) الخاص بقطاع البيع والتوزيع وانتهاء بالقرار الوزاري رقم (2006/25) الخاص بقطاع التعليم الخاص.

ويهدف هذا البرنامج إلى توفير فرص عمل وتدريب للوطنين . وتقوم الوزارة بين حين وآخر بإجراء دراسات حول قضايا التشغيل وإعداد تقارير سنوية لمتابعة عملية التشغيل في القطاع الخاص ورصد التطورات فيه ويتم عرض هذه التقارير على الموقع الإلكتروني للوزارة على شبكة المعلوماتية www.monpower.gov.om .

■ الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :

يشير التقرير إلى أن :

أ- عدد المسجلين كباحثين عن عمل لأول مرة خلال عام 2010 (55628) باحثاً وباحثة مقارنة بـ (88402) عام 2009 وهذا يرجع إلى الجهود التي بذلتها الوزارة مع منشآت القطاع الخاص في توفير المزيد من فرص التدريب والتشغيل

للمواطنين مما أدى إلى انخفاض عدد الباحثين عن عمل خلال عام 2010 بمقدار 32774 باحث وباحثة عن عمل عن العام السابق . أما نسبة الباحثين على مستوى الذكور تعادل 31763 باحث بنسبة 57.1% أما الباحثات عن عمل من النساء 25721 باحثة بنسبة 29% .

ب- ارتفاع عدد القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص من (311423) مواطنا ومواطنة في عام 2009 إلى (337185) مواطنا ومواطنة في عام 2010 أي بمعدل زيادة مقدارها (25762) مواطن ومواطنة وجاء التوزيع النسبي للقوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص عام 2010 وفقاً لحالاتهم العملية في سوق العمل على النحو الآتي : (17% أصحاب الأعمال - 31.6% عاملون لحسابهم الخاص (أعمال حرة) 61.4% عاملون بأجر . وازدادت أعداد القوى العاملة الوافدة بمنشآت القطاع الخاص من (1052846) عاملاً وعاملة عام 2009 إلى (1134421) عاملاً وعاملة عام 2010.

ج - أن نسبة الباحثين عن عمل حسب الموقع الجغرافي عام 2010 تعادل (55628) باحث وباحثة وكذلك توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية لتقليل نسبة الباحثين عن عمل تنفيذاً للسياسات المعتمدة بالرؤية المستقبلية (عمان 2020) فقد تم إعداد مسودة الإستراتيجية المتكاملة لتدريب وتشغيل القوى العاملة الوطنية (2006 - 2020) والتي تهدف إلى تحقيق مستوى عالي من التأهيل والتدريب والذي يساعد على إيجاد فرص عمل مناسبة للباحثين عن عمل .

د - توافر خطط مرحلية لتقليص نسبة القوى العاملة الوافدة لمصلحة القوى العاملة الوطنية أولاً ثم لصالح القوى العاملة العربية المتنقلة ثانياً . وتوافر إستراتيجية أو خطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة العُمانية كما تضمنت أهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني (عُمان ، 2020) .

■ الهدف الثالث : تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف :

يشير التقرير إلى عدم توافر بيانات حالية عن هذا الهدف .

■ الهدف الرابع : تيسير تنقل القوى العاملة العربية بين الأقطار العربية :

يفيد التقرير إلى اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن مع توافر مكاتب تشغيل حكومية حيث أنشئ مكتب عمل لتشغيل القوى العاملة الوطنية في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة (مكتب واحد) ودولة قطر (مكتب واحد) بينما بلغ إجمالي عدد المكاتب العاملة في نشاط استقدام القوى العاملة الوافدة بالسلطنة (78) مكتباً بمختلف محافظات ومناطق السلطنة حتى نهاية عام 2010م . وتم إصدار لائحة تنظيمية لمزاولة نشاط استقدام القوى العاملة غير العُمانية رقم (2011/1) لتنظيم عمل تلك المكاتب مع إمكانية توافر خدمات التشغيل الإلكترونية وتتمثل هذه الخدمات في إنشاء موقع للوزارة على الإنترنت وخدمة الرسائل النصية القصيرة مع تعميم استخدام الحاسوب ضمن كافة المديریات . أما بالنسبة لخدمات الإرشاد الوظيفي فيوجد قسم خاص بالتوجيه والإرشاد الوظيفي يهدف إلى توفير خدمات التوجيه والإرشاد المهني للباحثين عن عمل .

■ **الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني ما بين التعليم الأساسي والتعليم العالي :**

يفيد التقرير إلى أنه تم اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب المهني والتعليم التقني بصورة رسمية على المستوى الوطني (مارس / 2010) .

وقد ساهمت الزيادة في إعداد الكليات وتطوير نظمها وبرامجها التعليمية والتدريبية في مضاعفة الطاقة الاستيعابية بالتعليم التقني فازدادت أعداد الطلبة الملتحقين بهذه الكليات من (6584) طالب وطالبة في العام الدراسي 2009 / 2010 إلى (8630) طالب وطالبة في العام الدراسي (2010 – 2011) .

وقامت الوزارة بإعداد تطوير برامج وأنظمة التدريب المهني المختلفة بما يتلاءم مع إحتياجات سوق العمل العُماني من خلال إعداد منظومة للتدريب المهني والتعليم التقني تضمنت تحديد مسارات التدريب والتأهيل بمراكز التدريب المهني وفرص مواصلة التعليم العالي بالكليات التقنية بالتعاون مع منشآت القطاع الخاص وأوضح التقرير إلى أن الوزارة ممثلة ببرنامج سند تتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومجموعة من منشآت القطاع الخاص بتنفيذ برنامج انجاز عُمان تحت مسمى نشر العمل الحر لدى الطلاب .



(6) وزارة العمل / دولة فلسطين :

■ الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 - 2020 :

يشير التقرير إلى أنه :-

أ- **جارى تنفيذ اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية .**

ب - وجرى توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل .

ج - تم القيام بإجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل .

■ الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :

يشير التقرير إلى أن :-

(أ) نسبة البطالة في عام 2010 على المستوى الوطني تقدر 21.7% حيث تقدر 20.5% بين الذكور و 27.3% بين الإناث .

(ب) أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تعادل 41% أي نسبة 66.7% بين الذكور ، 14.7% بين الإناث .

(ج) نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2010 تعادل 22.2% في المناطق الحضرية 18.0% في المناطق الريفية ، 26.1% في المخيمات .

(د) معدل البطالة على المستوى الوطني بين النشطين اقتصادياً تعادل 21.7% .

(هـ) توافر خطة وإستراتيجية وطنية للتشغيل .

(و) تتوافر خطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة .

■ الهدف الثالث : تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف :

يفيد التقرير بأن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستوى الوطني 21.9% في حين لم يتضمن التقرير أية بيانات عن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد بين القوى العاملة .

■ الهدف الرابع : تيسير تنقل القوى العاملة العربية بين الأقطار العربية :

يشير التقرير إلى :-

أ- **اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن بصورة رسمية .**

ب- توافر مكاتب التشغيل على المستوى الحكومى والقطاع الخاص .

ج - توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص .

د- توافر خدمات التشغيل الإلكترونية وخدمات لإرشاد المهني الوظيفي .

■ الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني 50% :

يشير التقرير إلى أنه :-

- أ- **جاري اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني بصورة رسمية على المستوى الوطني .**
- ب - **نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم في عام 2010 تعادل 6% .**
- ج - **نسبة الملتحقات الإناث بالتدريب والتعليم التقني والمهني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم التقني والمهني عام 2010 تعادل 36% .**
- د - **نسبة الملتحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة 1% .**
- هـ - **جاري توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني .**
- و- **توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي .**
- ز - **شمول التعليم الأساسي بمادة التربية المهنية والتكنولوجية من الصف السادس إلى الثاني عشر .**



(7) وزارة العمل / دولة قطر

■ الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :

يشير التقرير إلى أنه تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية وجرى توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل إلا أنه لم يتم البدء في إجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل .

■ الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة في جميع الأقطار العربية إلى النصف :

جاء في التقرير في مجال هذا الهدف ما يلي :

أ - تقدر نسبة البطالة في عام 2010 على المستوى المحلي 4.1% بمقدار 3 ألف بين الذكور تعادل 1.7% بينما الإناث تعادل 8.1% .

ب- العمالة المحلية تعادل ما نسبته 5.8% أي 74 ألف عامل ومجموع العمالة العربية المتنقلة والعمالة الوافدة 94.2% أي 1202 ألف عامل .

ج - تشير الإحصائيات إلى أن المشاركة الاقتصادية في العمالة المحلية تقدر 50.7% وهي بين الذكور 65.7% وبين الإناث 36.3% .

د - نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2010 تعادل 0.5% في المناطق الحضرية .

هـ - توافر خطط مرحلية وإستراتيجية للحد من البطالة وتتمثل في إستراتيجية قطاع سوق العمل 2011 / 2012 .

و - توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة المحلية أولاً ثم لصالح العمالة العربية المتنقلة ثانياً .

ز- تقدر نسبة البطالة على المستوى القطري بين الناشطين اقتصادياً 0.5% ، العمالة المحلية (4.1%) والعمالة العربية المتنقلة والوافدة 0.2% كما تحتوى إستراتيجية قطاع سوق العمل إلى توافر خطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة .

■ الهدف الثالث : تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف :

تشير الإحصاءات إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستوى المحلي 9.2% في حين عدم توافر أية معلومات عن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر بين القوى العاملة .

■ الهدف الرابع : تيسير تنقل القوى العاملة العربية بين الأقطار العربية :

يشير التقرير إلى :

(أ) الاعتماد على التصنيف الدولي المعياري للمهن للعام 1988 مسترشداً بالتصنيف العربي الموحد للمهن لسنة 1989 والخليجي لعام 1993 .

(ب) تتوافر عدد من المكاتب للتشغيل الحكومية .

(ج) تتوافر خدمات التشغيل الإلكترونية .

(د) توافر خدمات الإرشاد الوظيفي .

■ **الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني والتقني 50% :**

تضمن التقرير فى هذا المجال أن نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم ما بين التعليم الأساسي والتعليم العالي في عام 2010 هي 3% أما نسبة الملتحقات الإناث من مجمل الملتحقين بهذا التعليم ، فتقدر بـ 20% وغير متوافر حالياً نسبة الملتحقات من ذوى الاحتياجات الخاصة .



(8) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل / دولة الكويت

■ الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :

يشير التقرير إلى أن :-

(أ) نسبة البطالة في عام 2010 على المستوى القطري 3.28% وهى بين الذكور تمثل نسبة 2.55% وبين الإناث 3.28% .

(ب) إجمالي قوة العمل بدولة الكويت تقدر 2.158.210 تشغل العمالة المحلية منها 365.585 مواطن ومواطنة أي نسبة 16.94% في حين أن العمالة العربية + العمالة الوافدة تقدر 1.792.625 أي بنسبة 83.06% أما نسبة المشاركة الاقتصادية في العمالة المحلية تعادل 53.7% بين الذكور، 46.3% بين الإناث.

(ج) نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2010 تعادل 2.89% .

(د) توافر خطط مرحلية وإستراتيجية للحد من البطالة كما تتوافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولاً ثم لصالح العمالة العربية المتنقلة ثانياً .

(هـ) نسبة البطالة على المستوى القطري من النشطين اقتصادياً يقدر 2.89% بين العمالة المحلية بينما النسبة 2.07% بين العمالة المتنقلة والعمالة الأجنبية الوافدة.

■ الهدف الرابع : تيسير تنقل القوى العاملة العربية بين الأقطار العربية :

يفيد التقرير على أنه لم يتم البدء في تنفيذ اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن حيث أن معوقات التنفيذ هو التصنيف المعياري الدولي الثالث كما تتوافر مكاتب التشغيل في القطاع الخاص كما تتوافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص

■ الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني والتقني إلى 50%

جاء في التقرير أن نسبة الملتحقين بمعاهد التدريب والدورات الخاصة لعام 2010 / 2011 حوالى 60% أي 10531 متدرب من إجمالي عدد المقبولين . أما نسبة الملتحقات بمعاهد التدريب والدورات الخاصة لعام 2010 / 2011 حوالى 40% أي 7360 متدربة من إجمالي عدد المقبولين . كما تم قبول عدد 39 متدربة من ذوى الاحتياجات الخاصة لعام 2010 / 2011 .

لم يتناول التقرير الوارد من الوزارة لأية بيانات حول الهدفين الأول والثالث



(9) وزارة القوى العاملة والهجرة / جمهورية مصر العربية :

■ الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 - 2020 :

يفيد التقرير إلى توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل .

■ الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف :

يفيد التقرير بأن : -

أ- نسبة البطالة عام 2010 على المستوى الوطني تقدر 8.94% تكون 4.94% بين الذكور ، 23.6% بين الإناث .

ب- نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2010 تعادل 12.3% في المناطق الحضرية ، 6.4% في المناطق الريفية .

ج - توافر خطط مرحلية وإستراتيجيات للحد من البطالة كما يوجد خطط مرحلية لتقليل العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولاً ثم لصالح العمالة العربية ثانياً .

د - جاري توافر خدمات تشغيل الكترونية حيث أعد موقع لوزارة القوى العاملة على شبكة الإنترنت يتضمن قاعدة بيانات عن فرص التشغيل المتاحة وكذلك بيانات عن مراكز التدريب والتخصصات التي يتم التدريب عليها .

هـ - توافر خدمات الإرشاد الوظيفي حيث تقدم هذه الخدمة من خلال مكاتب التشغيل المطورة ويقوم بها أخصائي التوجيه المهني .

ويشير التقرير إلى عدم اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب التقني والمهني نظراً لعدم ربط مخرجات التعليم بالتدريب المهني حتى الآن .

■ الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني إلى 50% :

يشير التقرير إلى نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم في عام 2010 حوالي 12701 طالب وطالبة أما عدد الملتحقات الإناث بالتعليم المهني والتقني في عام 2010 5600 طالبة أما بالنسبة لتدريب نوى الاحتياجات الخاصة فيتم تدريبهم بمراكز التدريب التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي . هذا فضلاً عن توافر خطط تدريبية تلاءم جميع متطلبات راغبي العمل وذلك على النحو التالي :

- تدريب تحويلي لتأهيل فائض خريجي الكليات النظرية وإدماجهم في سوق العمل على مهنة حرفية .

- تدريب سريع لتدريب فائض العمالة نتيجة الخصخصة .

- تدريب أساسي لتدريب المتسربين حيث بلغ عدد الملتحقين بالتدريب السريع 2640 و 7000 ملتحقين في التدريب التحويلي .

كما يفيد التقرير بقبول خريجي المدارس الفنية والكليات النظرية في برنامج التدريب التحويلي المنفذ بجميع مراكز التدريب التابعة للوزارة بالمحافظات ضمن خطة التدريب السنوية



(10) وزارة التشغيل والتكوين المهني / المملكة المغربية :

■ الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 - 2020 :

يفيد التقرير إلى أنه تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية مع توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل مع إنجاز بحث حول المستفيدين من برنامج إدماج بالإضافة إلى الشروع في إنجاز دراسة حول حركة اليد العاملة في المؤسسات التي تشغل (10) أجراء فما فوق .

■ الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف :

- تشير الإحصائيات الواردة في التقرير من خلال هذا الهدف إلى :-
- أ- نسبة البطالة على المستوى الوطني عام 2010 إلى 9.1% وتعادل 8.9% بين الذكور ، 9.6% بين الإناث .
 - ب- أعداد العمالة الوطنية تقدر بين الناشطين اقتصاديا (10.404.655) .
 - ج- أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية حسب الجنس عام 2010 (49.6%) تمثل 74.7% بين الذكور ، 25.9% بين الإناث .
 - د - أما نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2010 تعادل 13.7% في المناطق الحضرية ، 3.9% في المناطق الريفية .
 - هـ - توافر خطة إستراتيجية للحد من البطالة وتم تعزيز السياسة الإدارية لإنعاش التشغيل بوضع إجراءات جديدة لإنعاش التشغيل اللائق .

■ ملاحظة :

لم يتناول التقرير ما يتعلق بالأهداف (3 ، 4 ، 5) .



****الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية:**

يشير التقرير على أن الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد عطلت تنفيذ الكثير من الخطط والبرامج الهادفة إلى النهوض الاقتصادي وحل مشاكل البطالة والفقير في البلاد وبالتالي فإن الكثير من المؤشرات الاجتماعية وخاصة مجال التشغيل والعمل تدهورت .

ويأمل الاتحاد أن تركز السياسات الاقتصادية على تنفيذ خطط وبرامج تهدف إلى تطوير البنية الأساسية وزيادة حجم الاستثمارات الحكومية والخاصة وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص واستعادة الثقة بالاقتصاد اليمني مع شركائه على مستوى المنطقة والعالم .



■ ملاحظة :

توجد لدى السكرتارية نسخة مرفق بها كافة الأوليات الواردة من أطراف الإنتاج .



رياب
ط / عبد المتع + محمدم